Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Publ

المرصد الاقتصادي

تونس

الهجرة في ظل ظروف اقتصادية معقّدة

خريف 2023

البنك الدولي
مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ملخص تنفيذي

أدى الجفاف إلى تباطؤ التعافي الاقتصادي المحدود في الأصل في النصف الأول من عام 2023

أضرت ندرة نزول الأمطار التي انخفضت الى مستوى دون المتوسط للسنة السادسة على التوالي بالإنتاج الفلاحي في تونس وأدت إلى تباطؤ الانتعاش الاقتصادي المحدود في الأصل. حقق الاقتصاد التونسي نموا بنسبة 1.2 بالمئة في النصف الأول من 2023، أي نصف نمو 2022، وربع نمو 2021 تقريبا. وقد أدى الجفاف إلى تفاقم عملية التعافي الصعبة، التي شابها عدم اليقين على مستوى التمويل الخارجي واستمرار الحواجز التنظيمية و القانونية أمام النمو، والتي لم تعالجها الإصلاحات الاقتصادية حتى الآن. تظهر تونس انتعاشًا اقتصاديًا متواضعًا مقارنة بالدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث لا يزال نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أقل بنسبة 4.7 في المائة من مستوى ما قبل الوباء. ومع النمو الاقتصادي المحدود، ارتفع معدل البطالة بشكل طفيف بحلول الربع الثاني من عام 2023، واستقر عند مستوى ما قبل كوفيد، في حين ظل معدل المشاركة في القوى العاملة أقل من مستواه قبل جائحة كوفيد.

وأدت أسعار التبادل التجاري المواتية وانتعاش السياحة إلى تحسين عجز الحساب الجاري، لكن احتياجات التمويل الخارجي لا تزال كبيرة في ظل انخفاض مستوى التمويل الخارجي

انخفض العجز التجاري لتونس بنسبة 39 بالمائة في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2023 إلى 12.2 مليار دينار تونسي (7.5 في المائة من الناتج الداخلي الخام لعام 2023)، مدعوما بأسعار الطاقة والغذاء الدولية التي أخذت منحى تنازلي وهو أكثر ملاءمة للاقتصاد التونسي . واتسع العجز في الطاقة بسبب انخفاض الإنتاج المحلي على الرغم من تحسن الأسعار، وبالتالي ظل يمثل غالبية العجز التجاري. أدى تقليص العجز التجاري إلى جانب انتعاش عائدات السياحة (47+ بالمائة على أساس سنوي حتى نهاية أغسطس 2023) والأداء المستقر للتحويلات المالية إلى خفض عجز الحساب الجاري في النصف الأول من العام. وقد أدى انخفاض عجز الحساب الجاري إلى التخفيف من الضغط على احتياجات التمويل الخارجي، والتي تظل كبيرة مع ذلك في ضوء جدول سداد الديون الخارجية الثقيلة المقبلة: 4.8 مليار دينار تونسي، أو 3 في المائة من الناتج الداخلي الخام خلال النصف الأخير من عام 2023. في غياب مصادر التمويل من الأسواق المالية ، تواصل تونس الاعتماد على الإقتراض السيادي لتمويل احتياجاتها الخارجية وسط ظروف تمويل غير مؤكدة. وساعد تقليص عجز الحساب الجاري إلى جانب التمويل الخارجي الإضافي الأخير، لا سيما من المملكة العربية السعودية، على تخفيف الضغط على احتياطيات العملة الأجنبية والدينار، وبالتالي توفير بعض المساحة للحفاظ على التوازنات الخارجية.

وأدت أسعار التبادل التجاري المواتية وانتعاش السياحة إلى تحسين عجز الحساب الجاري، لكن احتياجات التمويل الخارجي لا تزال كبيرة في ظل انخفاض مستوى التمويل الخارجي

ومع استمرار ضيق شروط التمويل الخارجي، استمرت الضغوط على الواردات. وهذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للمؤسسات العمومية والمثقلة بالديون، والتي تحتكر استيراد وتوزيع منتجات معينة. على سبيل المثال، نظرًا لأن الجفاف أدى إلى انخفاض محصول القمح الصلب في تونس بمقدار الثلثين في أوائل عام 2023 مقارنة بالعام السابق، واجه ديوان الحبوب صعوبات في زيادة وارداته لتعويض النقص. وانخفضت كمية القمح الصلب المتوفرة في السوق بنسبة 18 بالمائة في النصف الأول من عام 2023 مقارنة بالعام السابق، مما ساهم في نقص بعض منتجات الحبوب. يعد نظام مراقبة الأسعار الذي ينظم أسواق القمح والمنتجات الأساسية الأخرى مثل السكر والحليب والزيت النباتي عاملا أساسيا لنقصها ولتزايد مديونية المؤسسات العمومية.

وقد سجل تراجع طفيف في نسبة التضخم ولكنه ظل مرتفعاً - وخاصة بالنسبة للمواد الغذائية

بدأ التضخم في الانخفاض منذ الذروة التي بلغها في فبراير 2023 (10.4%). وانخفض إلى 9.0 بالمائة في سبتمبر/أيلول على خلفية انخفاض الأسعار العالمية وضعف الطلب المحلي. ومع ذلك، لا يزال التضخم مرتفعا، خاصة بالنسبة للأغذية (13.9 في المائة)، حيث أدى الجفاف وضغط الواردات إلى انخفاض العرض في أسواق المواد الغذائية المحلية. ولا يزال التضخم أيضا أعلى بكثير من سعر الفائدة، على الرغم من أن هذا الأخير ظل مستقرا في عام 2023. وسيكون الحفاظ على بنك مركزي قوي ومستقل ركيزة أساسية في السعي لتحقيق استقرار الأسعار.

أدى التطور المعتدل في نسق ارتفاع الأجور في القطاع العام إلى احتواء عجز ميزانية الدولة خلال النصف الأول من عام 2023، حيث يواصل تمويلها منافسة تمويل القطاع الخاص

وأدى تباطؤ النمو إلى انخفاض أداء الضرائب غير المباشرة، وخاصة الضريبة على القيمة المضافة و الرسوم الجمركية. و لذلك، كانت الزيادة في الإيرادات الضريبية في النصف الأول من عام 2023 أقل (8.3+ بالمائة) مما كان متوقعا في قانون المالية لعام 2023 (15.3+ في المائة)، وأقل من معدل التضخم (وبالتالي تقلصت عائدات الضرائب بالقيمة الحقيقية). ومع ذلك، فإن زيادة احتواء نسق ارتفاع الأجور في القطاع العام وضعف الاستثمار العام سمحا بتحقيق التوازن في ميزانية الدولة في النصف الأول من عام 2023، كما كان الحال في العام الماضي. ويظل الحفاظ على نمو معتدل في كتلة الأجور وعكس الاتجاه المنحدر في الاستثمار العمومي من خلال إعادة توجيه الدعم ضروريا للنمو الاقتصادي. بلغ الدين العمومي 79.8% من الناتج الداخلي الخام في عام 2022، ووصلت تكلفة خدمة الدين إلى 3% من الناتج الداخلي الخام في النصف الأول من عام 2023. ونظرًا لمحدودية التوصل إلى التمويل الدولي، اعتمدت الحكومة بشكل متزايد على الاقتراض المحلي الذي ينافس تمويل القطاع الخاص.

تعتمد آفاق النمو بشكل كبير على تطور العوامل المناخية وعلى ظروف التمويل الخارجي

ويتوقع البنك الدولي نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 1.2% في عام 2023 - وهو تباطؤ كبير مقارنة بالفترة 2021-2022 - مع ارتفاع طفيف إلى 3.0% في عام 2024. وتخضع توقعات النمو لعام 2024 لمخاطر تتعلق بتطور العوامل المناخية)الجفاف(، وتيرة الإصلاحات الهيكلية التي تخطط لها الحكومة، وشروط التمويل .ومن المتوقع أن يتراجع العجز المزدوج في تونس بفضل تحسن أسعار المواد الأساسية وبعض الضغط على النفقات. ومع ذلك، فإن تمويل العجز سيتطلب زيادة كبيرة في التمويل الخارجي لمواجهة جدول سداد الديون الثقيل .وفي حالة ظلت وتيرة الإصلاحات ومستوى التمويل كافيين، فإننا نتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي عند 3% في الفترة 2025-2026 إلى جانب بعض الاستقرار في الاختلالات الكلية والمالية العامة. هذا من شأنه أن يؤدي إلى تقارب بطي نحو مسار النمو طويل الأمد، الذي انحرف عنه الاقتصاد خلال أزمة كوفيد - 19، بحلول منتصف ثلاثينيات القرن الحالي.

أصبحت الهجرة - بما في ذلك عبر القنوات غير النظامية - استراتيجية ذات أهمية متزايدة لدى التونسيين للتعامل مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب في البلاد

أصبحت الهجرة استراتيجية ذات أهمية متزايدة لدى التونسيين للتعامل مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب في البلاد. زادت تدفقات الهجرة التونسية بشكل كبير خلال العقدين الماضيين، واتبعت المزيد من المسارات غير النظامية منذ عام 2019. ومع وصول أكثر من 54000 شخص (19 بالمائة)، يمثل التونسيون الجنسية الرئيسية للمهاجرين غير نظاميين الذين وصلوا إلى إيطاليا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط بين يناير 2019 ويونيو 2023. بالنسبة للعديد من التونسيين، تتمتع الهجرة بجاذبية عالية نظرا لاحتمالات الدخل المرتفعة في أوروبا. ومع ذلك، فإن مكاسب الدخل المحتملة هذه تكون أقل بكثير عندما يكون المهاجرون بدون بطاقات هوية . أكثر من 200.000 تونسي عادو إلى تونس حاملين معهم المهارات ورأس المال للاستثمار بعد أن أقاموا في الخارج لمدة 11 عامًا في المتوسط. ومع ذلك، فإن العائدين أقل من أولئك الذين يهاجرون، وخاصة بين ذوي المهارات العالية.

مثلما يهاجر التونسيون بحثًا عن ظروف معيشية أفضل، تعد تونس أيضًا بلد مقصد لحوالي 60 ألف مهاجر قادم من الخارج اعتبارًا من عام 2020، بناءً على تقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومسح تونس-HIMS. وقد زادت أعدادهم بوتيرة أبطأ من الهجرة إلى تونس في السنوات الأخيرة. واليوم، يشكلون حوالي 0.5% من السكان، وهو رقم منخفض للغاية - ما بين 20 إلى 25 مرة أقل مما هو عليه في الدول الأوروبية القريبة- بما في ذلك إيطاليا وفرنسا - وليبيا المجاورة. مع العلم ان ، بالنسبة للمهاجرين، من الصعب الحفاظ على وضعهم القانوني في تونس، لأن الحصول على تصريح إقامة أو عمل مرهق وصعب، مما يجعلهم أكثر عرضة للخطر وأقل قدرة على المساهمة في الاقتصاد التونسي.

ومنذ نهاية عام 2022، أصبحت تونس أيضًا دولة عبور مهمة للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2023، وصل 73829 شخصًا إلى إيطاليا عن طريق البحر من تونس. ويمثل هذا حوالي 44 بالمائة من جميع المهاجرين غير نظاميين إلى أوروبا وثلثي المهاجرين غير نظاميين إلى إيطاليا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط خلال هذه الفترة. وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء قادمين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأدى ارتفاع حالات المغادرة غير النظامية إلى ارتفاع وتيرة الحوادث والإصابات قبالة السواحل التونسية.

يمكن لتونس أن تعمل (أيضًا مع الدول الشريكة) على تحقيق أقصى قدر من فوائد الهجرة

من المرجح أن تصبح الهجرة ذات أهمية متزايدة بالنسبة لتونس من حيث التدفقات الداخلة والخارجة، نظرا للتحول الديموغرافي في كل من تونس

وأوروبا. وعلى هذا النحو، يمكن لتونس أن تعمل (أيضًا مع الدول الشريكة) على تحقيق أقصى قدر من فوائد الهجرة. وباعتبارها بلدًا للمهاجرين بشكل رئيسي، يمكن لتونس أن تساهم في تعزيز كفاية مهاجريها للطلب الخارجي، لا سيما من خلال تعزيز التعاون مع بلدان المقصد وينبغي أن يشمل هذا التعاون تركيز المساعدة الدولية على تحقيق الأهداف الإنمائية في تونس. واستنادا إلى البيانات المتاحة، فإن زيادة دخل الأسر ستسهم في الحد من الميل إلى التفكير في الهجرة عبر القنوات غير النظامية.ومع احتمال زيادة أهميتها كبلد مقصد (وبالتالي المهاجرين الذين يرغبون في الاستقرار في تونس)، يمكن لتونس أيضًا تعزيز الفوائد الاقتصادية للمهاجرين من خلال تسهيل الوضع النظامي للمهاجرين وتبسيط الاعتراف بمؤهلاتهم، وهو ما تم تحديده على أنه أحد الجوانب الرئيسية للتنفيذ الناجح لاتفاقيات التنقل الثنائية التي تنطوي على شراكات في المهارات.

مجموعة البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, DC 20433